

الدلالة النحوية في الأسماء المعربة نماذج تطبيقية من صحيح مسلم

الباحثة انوارعلي عبد اللطيف

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم التربية الإسلامية

التخصص العام : اللغة العربية / التخصص الدقيق : لغة

anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq

07725481216

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدلالة النحوية في الأسماء المعربة، مع التركيز على نماذج تطبيقية منتقاة من صحيح الإمام مسلم، وقد استندت الدراسة إلى رأي الاتجاه الذي يُجيز الاستشهاد بالحديث الشريف بشرط ثبوت صحة اللفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي دفع إلى اعتماد صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ميداناً للتطبيق؛ لما يمتاز به من ثبوت الرواية وسلامة المتن. وقد جاء البحث بعنوان: (الدلالة النحوية في الأسماء المعربة - نماذج تطبيقية من صحيح مسلم). واقتضت بنية البحث تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم؛ فإن وقفتُ فمن فضله وتوفيقه، وإن قصرتُ فحسبي أني بذلت الوسع وأحسنيت النية.

الكلمات المفتاحية: الدلالة النحوية، الأسماء، المعربات، تطبيقية

ملاحظة: هل البحث مستل من رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه؟ الجواب: كلا

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. يُمثل الحديث النبوي الشريف عند النحاة أحد المصادر اللغوية الموثوقة؛ لكونه من أقوال الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، وقد نال عناية خاصة في درس النحوي لإتصاله المباشر بموضوع النحو، واعتماد النحاة عليه في الاستدلال بالألفاظ والتراكيب عند تقرير القواعد وتقعيدها.

فقد استشهد إمام النحاة واللغويين ابن مالك رحمه الله بالحديث الشريف، وجعله المصدر الثاني للتقعيد النحوي بعد القرآن الكريم، كما هو في الأصل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي. ولم يكن ابن مالك أول من سلك هذا المسلك، فقد سبقه إلى ذلك عدد من علماء الأندلس الذين احتجوا بالأحاديث الصحيحة، وحرصوا على الروايات التي نُقلت بألفاظها الموثوقة عن النبي (صلى الله عليه وسلم). وقد أجمع علماء العربية على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب على الإطلاق، وأن كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى في الفصاحة والبلاغة والبيان، إلا أنهم اختلفوا في الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الدراسات اللغوية والنحوية، فانقسموا إلى ثلاث فئات رئيسة:

فئة مجيزة للاستشهاد بالحديث مطلقاً، ومن أبرز علمائها: ابن مالك، وابن هشام، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، وأبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي الذي عُرف باهتمامه بكتاب سيبويه وشرحه وإقراءه، وكان من أوائل الداعين إلى اعتماد الحديث الشريف في مسائل النحو واللغة.

فئة ثانية مانعة للاستشهاد بالحديث النبوي، مثل ابن الضائع وأبي حيان، وحثهم في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأن اللحن وقع كثيراً في بعض الروايات، نظراً إلى أن عدداً من الرواة لم يكونوا عربياً في الأصل. كما استندوا إلى أن أئمة النحو الأوائل - مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم - لم يحتجوا بالأحاديث النبوية في

تفعيدهم. فئة الثالثة وسط بينهما، أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط صحة اللفظ المروري عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أعلامها السيوطي والشاطبي، وقد عبّر الشاطبي عن موقفه بقوله: "الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".

وسار على هذا المذهب الشيخ الأشموني، ومن المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين (الجاحظ 2002، 2/17، والسيوطي 1989، ص53، والرافعي 2005، ص218). ولرغبة الباحثة في دراسة الظواهر النحوية في الأحاديث النبوية الشريفة، واستنباط ما تحمله من دلالات في ضوء قواعد العربية الأصيلة ومنهجها القويم. وانطلاقاً من رأي الفئة الثالثة التي أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط صحة اللفظ المروري عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقد وقع اختياري على كتاب صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ليكون ميداني في الاستشهاد بالدلالة النحوية في الأسماء المعربة، وقد جاء بعنوان: (الدلالة النحوية في الأسماء المعربة - نماذج تطبيقية من صحيح مسلم)، واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فالمبحث الأول ذكرت التعريف بالدلالة النحوية وبالإمام مسلم وكتابه الصحيح واشتمل على مطلبين رئيسيين، أما المبحث الثاني فقد تناولت النماذج التطبيقية للدلالة النحوية في الأسماء المعربة واشتمل على ثلاثة مطالب رئيسية، ثم سجلت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها. اللهم إني بذلت غاية طاقتي وقصارى جهدي وأنت تعلم فلا تحرمني أجرَكَ إن وقتت وأصبت. وإن أخطأت فلا تحرمني أجرَ جهدي.

المبحث الأول

التعريف بالدلالة النحوية وبالإمام مسلم وكتابه الصحيح

اقتضت طبيعة المبحث تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين، يندرج تحت كل منهما مجموعة من الفروع على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالدلالة النحوية

أولاً: تعريف الدلالة لغة واصطلاحاً

أالدلالة لغة هي الإبانة، قال ابن فارس (المتوفى 395هـ): الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء وأما رة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللت فلاناً على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء. وهو بين الدلالة والدلالة. (ابن فارس 2002، 2/259)، وقال الزمخشري (المتوفى 538هـ): دله على الطريق، وهو دليل المغازة وهم أدلاؤها، وأدلت الطريق: اهتديت إليه. (الزمخشري 1998، 1/295)، وقال ابن منظور (المتوفى 711هـ): ودله على الشيء يدلُّه دلاً ودلالة فاندلَّ سدده إليه، ودلته فاندلَّ. (ابن منظور 1993، 11/249).

تُفسي التعاريف اللغوية المتقدمة إلى أن مفهوم الدلالة هو الإبانة، والهداية، والإرشاد والتوصل إلى الشيء، والتعريف به.

ب-تعريف الدلالة اصطلاحاً

تناول العلماء مفهوم الدلالة اصطلاحاً، وقد عبّر الجرجاني (المتوفى 816هـ) بقوله: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول (الجرجاني 1983، ص108). وقال الزبيدي (المتوفى 1205هـ): الدلالة كون اللفظ متى أطلق أو أحس فهم منه معناه للعلم بوضعه. (الزبيدي 2003، 14/241). أما بالنسبة لتعريف علم الدلالة عند المعاصرين ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر عرفها بقوله: هي العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس شروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى (عمر، أحمد مختار 1998، ص11). أو هو العلم الذي يدرس المعنى، سواء على مستوى الكلمة المفردة أو التركيب (خليل حسين 1998، ص99).

وتستمد هذه الدلالة من نظام الجملة، إذ إن هندسة الجملة العربية تحتم ترتيباً خاصاً لو اختلفت لفقدت قيمتها، وصار من العسير والصعب أن يفهم المعنى المراد منها (أنيس 1967، ص48) تتجلى العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للدلالة في أن الأخير يستمد معناه من الأول، فمن التعريف اللغوي للدلالة الإشارة إلى شيء ما، فيما يضبط التعريف الاصطلاحي هي العلاقة التي تربط اللفظة بالشئ الذي تعبر عنه أو المفهوم الذي تُشير إليه، فالمعنى هو الموضوع الأساس لهذا العلم .

ثانياً: تعريف النحو لغة واصطلاحاً

أ- النحو لغة: هو القصد والطريق، قال الأزدي (المتوفى 321هـ): القصد نحوت الشئ أنحوه نحواً إذا قصدته. وكل شئ أمته ويمته جميعاً فقد نحوته ومثله اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب. (الأزدي 1987، 1/575) ، وقال ابن منظور (المتوفى 711هـ) : القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه. (ابن منظور 1994، 15/310).

ب- النحو اصطلاحاً : هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها .

(ابن جني الموصلي 1999، 1/34).

وقال الجرجاني (المتوفى 816هـ) : هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. (الجرجاني 1983، ص240)

وأما العلاقة بين النحو والدلالة فإن للنحو علاقة وثيقة لدلالة اللغة، لأن اللغة - كما حدها ابن الجني- هي: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" ، والأغراض هي المعاني أو الدلالات التي تخطر في بال المتكلم، ويريد نقلها إلى السامعين أو القارئ (المليباري 2023 ، ص67)

المطلب الثاني : التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح

أولاً : التعريف بالإمام مسلم

أ- اسمه ونسبه : هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري

(الذهبي 1985 ، 12/558)

والقشيري : بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء منهم .. الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري . (ابن الأثير 1980 ، 3/38) .

ب- شيوخه ، وتلاميذه

تلقى مسلم العلم عن جمع من العلماء من أبرزهم محمد بن خالد السكسكي وكتب عنه حديث الوليد بن مسلم بدمشق ، وسمع بخراسان قتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى ، وإسحاق بن راهوية ، وبشر بن الحكم ، وبالري محمد بن مهران الجمال وإبراهيم بن موسى الفراء ، وبالعراق أحمد بن حنبل والقواريري ، وخلف بن هشام وعبد الله بن عون الخراز ، وبالجزيرة ابن أبي أويس وأبا مصعب الزهراني وسعيد بن منصور ، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر وعبد الجبار بن العلاء ، وبمصر محمد بن رمح وعيسى بن حماد وعمرو بن سواد ، وحرملة بن يحيى ، وهارون بن سعيد الأيلي ، ومحمد بن سلمة المرادي وغيرهم . (ابن عساکر 1995 ، 58/85)

قدم مسلم بن الحجاج النيسابوري بغداد غير مرة وحدث بها فأخذ الحديث والعلم عنه خلق من الرواة فقد روى عنه من أهلها يحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وغيرهما وكان آخر قدومه بغداد سنة تسع وخمسين ومائتين. (ابن أبي يعلى 1980 ، 1/337)

وروى عنه أيضاً الإمام أبو عيسى الترمذي ، والفقير إبراهيم بن محمد بن سفيان ، وأبو حامد أحمد بن حمدون ، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة ، وأبو حامد ابن الشرقي ، وخلق سواهم .
(المزّي 1980، 27/504)

ج- وفاته

توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشيّة يوم الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة وهذا يتضمّن أن مولده كان في سنة ست ومائتين والله أعلم، وكان لموته سبب غريب نشأ عن غمرة فكرية علمية . (ابن الصلاح 1987 ، ص 108) .

ثانياً : التعريف بكتاب الصحيح

جمع الإمام مسلم في كتابه الأحاديث الصحيحة، ويتضح ذلك من اسم كتابه الذي سماه الإمام مسلم وأثبتها القاضي عياض في كتاب مشارق الأنوار "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " (القاضي عياض 1987، 1/10) ، إلا أنه غلب على تسمية الكتاب بـ (صحيح مسلم) ، وشاع هذا في العصور المتأخرة . (الدوري 2010، ص 33) ، وقد أثبتت كتب التراجم والطبقات نقل العلماء لأقوال الإمام مسلم في بيان انتقاء أحاديث الكتاب ، ومنهجه في جمع كتابه ، والمدة التي استغرقها في تصنيفه .

قال الحسين محمد الماسرجسي (المتوفى 365هـ) سمعت أبي يقول: سمعت مسلماً يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة (الخطيب البغدادي 1996، 13/101) . وقال أحمد بن سلمة (المتوفى 286هـ): كنت مع مسلم في في تأليف صحيحه خمسة عشر سنة. قال: وهو اثنا عشر ألف حديث، يعني بالمكرر، بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وابن رمح يدهما حديثين، سواء اتفق لفظهما أو اختلف . (الذهبي 2003، 6/430) ، وقال الإمام مسلم: لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند، ولقد عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته وما قال هو صحيح ليس له علة، أخرجته. (القاضي عياض 1998، 1/82) ولم تدخر الأمة جهداً في رعاية صحيح مسلم فأولته الاهتمام، حتى غدا محل قبول وعناية لا تنقطع عبر العصور .

المبحث الثاني

نماذج تطبيقية للدلالة النحوية في الأسماء المعربة

جرى تنظيم المبحث في ثلاثة مطالب رئيسية ، وتحت كل مطلب مجموعة من الفروع على النحو الآتي :

المطلب الأول : دلالة الرفع في الأسماء المعربة

الأسماء المرفوعة وهي ثمانية أقسام: الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ، والخبر، وخبر (إنّ) وأخواتها، واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما) و (لا) المشبّهتين بليس، وخبر (لا) التي لنفي الجنس. (جمع من العلماء ، ص 379)

نظراً لتعدد الأسماء المرفوعة وتشعب الموضوع سأقتصر على إيراد نماذج تطبيقية من الفاعل، والمبتدأ والخبر .

أولاً : دلالة الفاعلية

الفاعل عند أهل العربيّة كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله وحقيقته رفيعه بإسناد الفعل إليه والواجب وغير الواجب في ذلك سواء تقول في الواجب قام زيد وفي غير الواجب ما قام زيد وهل يقوم زيد . (ابن جني 1972، ص 31) .

وعرف الجرجاني (المتوفى 816هـ) الفاعل بأنه: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل؛ ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله (الجرجاني 1983، ص 164) .

وعلى ذلك يعرف الفاعل هو الاسم العمدة المرفوع الذي يتقدمه فعل وهو من يقوم به. وللفاعل أحكام، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة (عباس 2020، 2/69). وتتضمن الأحاديث النبوية الواردة في صحيح مسلم دلالات نحوية تتعلق بالفاعل مما يساهم في فهم تركيب الجمل ومعانيها في السياقات الشرعية، فالأحاديث كثيرة جاءت على صيغ متنوعة منها:

1- الفاعل اسماً ظاهراً

ومثال ذلك حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ). (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/365). جاء الفعل (يقطع) بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد، فيفهم منه عموم الحكم، كما جاء الفاعل جاء اسماً ظاهراً معرفاً بـ(أل) وهو كل من (المرأة، الحمار، الكلب)، ولم يُذكر بضمير. قال بدر الدين العيني (المتوفى 855 هـ): أي لا يقطع الصلاة شيء، وهذا عام مخصوص بالأمر الثلاثة التي وقع النزاع فيها، لأن القواطع في الصلاة كثيرة، وما من عام إلا وقد خص. (العيني 2001، 4/299)

تظهر الدلالة النحوية في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) في إظهار الفاعل وعدم حذفه يفيد التعيين والتحديد، أي حصر الحكم في هذه المذكورات دون غيرها. فذكر الفاعل اسماً ظاهراً هنا له دلالة نحوية واضحة، وهي رفع الاحتمال ومنع التعميم، بخلاف ما لو قيل: يُقْطَعُ الصَّلَاةُ بصيغة المبني للمجهول.

2- الفاعل مستتراً:

ومثال ذلك حديث أبي ظبيان، قال: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعْنْتُهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتَلْتُهُ؟) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: (أَقَالَ شَقَقْتَ عَن قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟) فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ.

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/96)

جاء الفاعل في الفعل (أقال) ضميراً مستتراً تقديره (هو)، ويُفيد استناره دلالة نحوية تتمثل في توجيه العناية إلى نفس فعل الإقالة وما ينطوي عليه من أثر معنوي، دون التصريح بفاعلها، الأمر الذي يُسهّم في تعظيم الفعل وإبراز قيمته الدلالية، مع بقاء الفاعل معلوماً من السياق لا من اللفظ.

ومثال ذلك أيضاً ما جاء في الحديث الشريف قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ((مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحَضَّرَهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُوْتِ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ)) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/206)

في قوله (صلى الله عليه وسلم): (لم يُؤْتِ كَبِيرَةٌ) تتمثل الدلالة النحوية في حذف الفاعل تقديره (هو)، في إفادة عموم الحكم وشموليته؛ إذ يدل ذلك على أنّ مغفرة الصغائر لا تختص بحالٍ دون أخرى، فقد تتحقق أحياناً بالوضوء، وأحياناً أخرى بإتمام الصلاة، تبعاً لاختلاف حال الفرد المكلف. قال النووي (المتوفى 676 هـ): معناه أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر فإنها لا تُغفر وليس المراد أنّ الذنوب تُغفر مالم تكن كبيرة فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر فإنّ هذا وإن كان محتملاً فسياق الأحاديث ياباه. (النووي 1392، 3/112)

ثانياً: دلالة المبتدأ والخبر في التركيب الاسمي

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيد قائم، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان.

(الجرجاني 1983، ص 197).

وعرفه الدكتور عباس (المتوفى 1398هـ): هو كل اسم مرفوع في أول جملة، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر ، وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة (عباس 2020، 1/442).

أما الخبر فقد عرفه ابن السراج (المتوفى 316هـ): بالقول: الحكم أو الوصف المسند إلى المبتدأ وبه تتم فائدة الكلام يحسن السكوت عليه (ابن السراج النحوي 1996، 1/62) ويشتمل صحيح مسلم على نصوص نبوية شريفة تتجلى فيها أنواع المبتدأ والخبر بتراكيبها المختلفة، حيث تظهر صوراً متعددة للمبتدأ والخبر للتقديم والتأخير والإفراد والتركيب مما يُبرز ثراء الأسلوب النبوي في توظيف التراكيب الأسمية والتنوع الدلالي والبياني، ومنها ما ورد:

1- المبتدأ مفرد والخبر مفرد

ومثال ذلك ما جاء في الحديث الشريف عن أبي بكر، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) أَنَّهُ قَالَ: " إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَسَعْيَانَ .

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/877)

تُشير الدلالة النحوية في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (السنة اثنا عشر شهراً) إلى تنظيم السنة وتثبيت عدد أشهر السنة وترتيبها، حيث يظهر الإسناد المباشر بين المبتدأ والخبر عمومية وثبات الحكم، مع وضوح وسلاسة في التعبير .

وجملة (السنة اثنا عشر شهراً) مستأنفة ، أي: إنها جملة جديدة ابتدائية منقطعة عما قبلها افتتح بها كلام جديد ف (السنة) موقعها النحوي اسم مرفوع بالابتداء ، و(اثنا) خبر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمتنى .

قال الطيبي (المتوفى 743هـ): (السنة اثنا عشر شهراً) إلى آخره جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى، فالمعنى: أن الزمان في انقسامه إلى الأعوام، والأعوام إلى الأشهر عاد إلي أصل الحساب والوضع. الذي اختاره الله ووضعه يوم خلق السموات والأرض . (الطيبي 1997، 6/2014).

ومثال ذلك أيضاً حديث كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا اشْتَكَى مِنَّا إِنْسَانٌ، مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: (أَذْهَبِ الْبَاسَ، رَبِّ النَّاسِ، وَأَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ سَقَمًا) .

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 4/1721)

الدلالة النحوية قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (أَنْتَ الشَّافِي) الضمير (أنت) في محل رفع مبتدأ، و (الشافى) خبره، فعرف الخبر الحصر الشفاء بيد الله تعالى وإن كان بتدبير الطبيب المعالج، وبسبب العلاج الذي وصفه له، إلا أنه لا ينفع ولا يشفي المريض إذا لم يكتب الله له الشفاء فهو الشافى لا إله إلا هو ، وتأكيداً لذلك قوله (لا شفاء إلا شفاؤك) .

قال الطيبي (المتوفى 743هـ): (أَنْتَ الشَّافِي) جملة مستأنفة على سبيل الحصر لتعريف الخبر، والجملة الثانية مؤكدة للأولى، وهما مهمدتان للثالثة (الطيبي 1997، 9/2968).

2- المبتدأ مفرد والخبر جملة اسمية

ومثال ذلك حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (المُسْتَبَّانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ) . (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991 ، 4/2000) .

الدلالة النحوية في مجيء المبتدأ مفرداً، والخبر جملة اسمية موضع (المُسْتَبَّانِ مَا قَالَا) ، وهو تركيب يفيد العموم واستغراق الأقوال الصادرة منهما، ثم حُصِّصَ الحكم بقوله (صلى الله عليه وسلم): (فعلى البادئ منهما)، فكانت الدلالة النحوية للتخصيص قصر الإثم على من ابتدأ بالسب، وهو تخصيص معنوي بعد عموم.

ف(المُسْتَبَّان) مرفوع بالابتداء لأنه اسم معرفة جاء في بداية الجملة، وخبره الجملة الاسمية من (ما) الموصولة المتضمنة معنى الشرط وخبرها شبه الجملة، ودليل تضمن هذه (ما) معنى الشرط وجود الفاء فعلى البادئ .

قال القرطبي (المتوفى 656هـ): (المُسْتَبَّان) مرفوع بالابتداء، و (ما) موصولة، هي في موضع رفع بالابتداء ايضاً، وصلتها (قالا)، فعلى البادئ خبر (ما) . (القرطبي 1996، 6/566) .

3- حذف المبتدأ

ومنها حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْفَهُ فِي بَطْنِ أُمَّه أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَاقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلِكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 4/2036).

الدلالة النحوية لحذف المبتدأ في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (شقيٍّ أو سعيد) يدلُّ على عموم الحكم وشموله لكل مكأف، مع توجيه العناية إلى الخبر بوصفه المقصود، وتحقيق الإيجاز والتقرير، إذ المبتدأ مفهوم من السياق ولا حاجة للتصريح به، قال النووي (المتوفى 676هـ) : (وقوله شقيٍّ أو سعيدٍ)، مرفوعٌ خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي وَهُوَ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ . (النووي 1972، 16/190) .

4- تقديم الخبر على المبتدأ

ومثال ذلك حديث ثَوْبَانَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَعْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: (اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) . (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/414)

الدلالة النحوية لتقديم شبه الجملة (منك) الذي موقعها الاعرابي خبر مقدم على المبتدأ المؤخر (السلام)، أفاد التقديم التخصيص، ، قال الطيبي (المتوفى 743هـ): (منك السلام)، دل على التخصيص، لتقديم الخبر على المبتدأ (الطيبي 1997، 3/1033).
وحكم هذا التقديم الجواز، ووجه المعنى إلى حصر السلام في الله تعالى تعظيمًا له وإقرارًا بتفردّه بالكمال.

المطلب الثاني : دلالة النصب في الأسماء المعربة

المنصوبات من الأسماء اثنا عشر قسمًا: المفعول المطلق، والمفعول به وفيه وله ومعه، والحال والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس. (جمع من العلماء، ص383)
فالمفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه، ومفعول له ويسمى أيضاً مفعولا من أجله، ومفعول معه (ابن مالك الطائي 2004ص112)، ونظراً لتعدد الأسماء المنصوبة وتنوع عوامل نصبها فقد اتسع هذا الباب حتى صار من أكثر أبواب النحو العربي تشعباً وتفصيلاً ومن ثم رأيت أن اقتصر في هذا البحث على عرض نماذج تطبيقية مختارة من هذا الثراء اللغوي، فاكتفيت بإيراد نماذج من المفاعيل والحال لإبراز دلالاتها النحوية، ودقة الصياغة فيها .

أولاً: دلالة المفعولية .

1- دلالة المفعول به:

وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل (السيوطي 2007، 4/98) ، الأفعال المتعدية ليست على درجة واحدة، فقد تتعدى إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل

، قال ابن الأثير الجزري (المتوفى 606 هـ) : المتعدّي ما تعدّى بنفسه إلى المفعول، وهو أربعة أضرب ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد ، وضرب يتعدّى إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، وضرب يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما وضرب يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين. (ابن الأثير 1999، 1/433)

ومن أمثلة ما ورد المفعول به في صحيح مسلم الفعل (ترى) بمعنى تُبصر متعدياً إلى معولٍ واحدٍ ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في أشراف الساعة قال : «أَنْ تَلِدَ الْأُمَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ» (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/36).

الدلالة النحوية في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (وأن ترى الحفاة) تقوم على تحويل الجملة إلى مصدر مؤول يدل على أن تحقق الرؤية نفسها علامة من علامات الساعة، مع إفادة العموم والظهور والتجدد ، فقد ورد الفعل (تري): بمعنى (تُبصر) وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) ، الحفاة: مفعول به منصوب.

ومثال آخر في ورود الفعل (تري) بمعنى تُبصر متعدياً إلى معولٍ واحدٍ ما رواه جرير بن عبد الله، قال : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: (أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُعْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا). (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/439)

الدلالة النحوية في حديث (كما ترون القمر ليلة البدر) حُذِفَ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا تَقْدِيرُهُ (أَنْتُمْ) للدلالة على شمولية المخاطبين، والفعل متعدٍ إلى مفعول به واحد (القمر)، مع تمييز (ليلة البدر) لتحديد المفعول به، مما يعكس قدرة اللغة على الجمع بين العموم والتخصيص في التعبير، قال القرطبي (المتوفى 656هـ): (كما ترون هذا القمر)، الرؤية هنا بمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وهي تعدت هنا إلى مفعول واحد فهي هنا للأبصار، ولا يصح ان يقال: ان الرؤية هنا بمعنى المعرفة؛ لأن العرب لم تستعمل رأيت بمعنى عرفت، ولكن بمعنى علمت وأبصرت . (القرطبي 1996، 1/415) وممكن أن يأتي الفعل (رأى) بمعنى (علم) فينصب مفعولين ومن ذلك ما ورد في صحيح مسلم عن ابن مسعود قال: (وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا وَمَا يَنْخَلْفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومٌ النَّفَاقُ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يُهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ)

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/453)

الدلالة النحوية في (رأيتنا) تكمن في أن الفعل متعدٍ إلى مفعولين، المفعول الأول الضمير (نا)، والمفعول الثاني قد يكون محذوفاً لعمومية المعنى، مما يدل على شمولية الإدراك أو العلم، والإيجاز في الأسلوب النبوي، قال الطيبي (المتوفى 743هـ) في (لقد رأيتنا): قد تقرر اتحاد الفاعل والمفعول انما يسوغ في افعال القلوب، وانها من الدواخل على المبتدأ والخبر ، والمفعول الثاني الذي هو بمنزلة الخبر هنا محذوف، وسد قوله: وما يتخلف عن الصلاة حال مسده . (الطيبي 1997، 4/1135) .

2- دلالة المفعول المطلق

المفعول المطلق هو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه (ابن هشام 2000، ص224) . وقال ابن عقيل: هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده (ابن عقيل 1980، 2/169)

وفي ضوء التعريفين السابقين يتبين أن المفعول المطلق مصدر، ملازم للنصب .
ومن أمثلة المفعول المطلق المؤكد لفعله في الحديث النبوي الشريف ما ورد في صحيح مسلم من حديث كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يُكْتَبَرُ من قول: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/351)

الدلالات النحوية في المفعول المطلق المؤكد لفعله المحذوف إفادة التنزيه المطلق والتعظيم البالغ، لأن حذف الفعل يُوجّه العناية إلى نفس المصدر، فيقوى المعنى ويترسخ، ويصبح التسبيح ثابتاً دائماً غير مقيد بزمن أو حال.

قال الزجاج (المتوفى 311هـ): (سبحان) منصوب على المصدر، المعنى أسبح الله تسبيحاً ومعنى سبحان الله في اللغة تنزيه الله عن السوء . (الزجاج 1988، 3/225)

وقال الكرمانى (المتوفى 786هـ): وحذف فعله وهو (أسبح)، ويكون معناه سبحت متلبساً ، اسبح سبحان الله وبحمده . (الكرمانى 1981، 5/151)

ومثال على ورود المفعول المطلق مبيناً لنوعه حديث جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي كَلِمًا أَقْوَمُ، قَالَ: " قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ "

(مسلم بن الحجاج النيسابوري: 1991، 4/2072)
الدلالة النحوية للمفعول المطلق في قوله: (أكبر كبيراً) تتمثل في كونه مبيناً للنوع، إذ جاء لبيان هيئة التكبير وعظمتها، لا لمجرد تأكيد الفعل، وفي ذلك تفخيم لمعنى التعظيم وإظهار كمال التكبير وشدته .
قال المباركفوري (المتوفى 1414 هـ) : قوله (الله أكبر كبيراً) منصوب بفعل محذوف، أي كبرت كبيراً أو ذكرت كبيراً، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة كقولك زيد أبوك عطوفاً .

(المباركفوري 1984، 7/480)
ومثال المفعول المطلق المبين لعدده حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (وَاللِّصَائِمِ فَرِحْتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ) .

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/807)
الدلالة النحوية في حديث (للصائم فرحتان يفرحهما) أن المثني فرحتان يعمل كدلالة ضمنية على عدد مرات وقوع الفرح، فيعمل وظيفة المفعول المطلق المبين للعدد؛ إذ يوضح أن الفرح يحدث مرتين، ويؤكد وقوع الفعل ويبين تخصيصه للصائم.

قال بدر الدين العيني (المتوفى 855هـ) : (يفرحهما) ، أي: يفرح بهما، فحذف الجار وأوصل الضمير كما في قوله تعالى: {فليصمه} (البقرة: 581) . أي: فليصم فيه، وهو مفعول مطلق فاصله: يفرح الفرحتين، فجعل الضمير بدله نحو: عبد الله أظنه منطلق. (العيني 2001، 10/277)

3- دلالة المفعول معه

هو اسم فضلة بعد واو اريد بها التنصيص على المعية مسبوقه بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه كسرت والنيل، وأنا سائر والنيل . (ابن هشام 1963، ص 231) .

ومما ورد من حديث في صحيح مسلم حديث جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَأَشَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: (صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ)، وَيَقُولُ: (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ)، وَيَقْرَأُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةَ وَالْوَسْطَى (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/592)

الدلالة النحوية في المفعول معه (والساعة) في الحديث النبوي الشريف تفيد اقتران بعثة النبي (صلى الله عليه وسلم) بقرب الساعة اقتران معية لا عطف، وفيه تأكيد شدة القرب والملاصقة الزمنية بينهما.

قال القرطبي (المتوفى 656 هـ) : بُعثت أنا والساعة كهاتين: قِيدناه بالفتح، والضم. فأما الفتح؛ فهو على المفعول معه، والرفع على أنه معطوف على التاء في بُعثت، وفصل بينهما بـ أنا توكيداً للضمير؛ على ما هو الأحسن عند النحويين، وقد اختار بعضهم النصب بناءً على أن التشبيه وقع بملاصقة الأصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناءً على أن التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما، ويعني أن ما بين زمان النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيام الساعة قريب؛ كقرب السبابة من الوسطى، وهذا أوقع. والله أعلم. (القرطبي 1996، 2/506)

4- دلالة المفعول لأجله

هو المصدر، القلب، الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً. (الفاكهي النحوي 1993، ص216). ومما ورد من حديث في صحيح مسلم أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلَيْسَتْ قَلْبًا أَوْ لَيْسَتْ كَثْرًا) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/720) الدلالة النحوية في نصب (تكثرًا) مفعولاً لأجله تُظهر أن الحكم الشرعي معلق بالبائع والنية، وتُبرز الفرق بين سؤال الحاجة وسؤال الطمع والتكاثُر.

قال محمد الأمين الأرمي العلوي (المتوفى 1441هـ): (تكثرًا) أي تجمعا للمال الكثير، وهو مفعول لأجله أي سأل المال ليكثر ماله لا للاحتياج إليه. (الأرمي العلوي 2009، 12/145)

ومما ورد في صحيح مسلم أيضاً حديث أن رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: (إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ، وَأَجْعَلُهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلَامِكَ، فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ، مِتُّ وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 4/2081)

الدلالة النحوية في قوله: (رغبة ورهبة)، بوصفهما مفعولين لأجله هي بيان أن الالتجاء والإيمان واقعان عن باعثٍ قلبي جامع بين الرجاء والخوف، وهو أكمل أحوال العبودية، ويتلاءم تماماً مع معنى الحصر.

قال الطيبي (المتوفى 743هـ) : (رغبة ورهبة) هما منصوبان على المفعول له على طريقة اللف والنشر؛ أي فوضت أموري إليك رغبة، وألجأت ظهري من المكاره والشدائد إليك رهبة منك لأنه لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك (الطيبي 1997، 6/1874).

5- دلالة المفعول فيه

المفعول فيه هو ما نُصب من اسم زمان ومكان مقارن لمعنى في دون لفظها (ابن مالك الطائي 1999، 2/171). ومن الأحاديث التي ذكر فيها المفعول فيه حديث: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ النَّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يَرَى عَلَيْهِ أَثَرَ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): (الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، قَالَ: صَدَّقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ .. (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/36)

الدلالية النحوية في قوله: (بينما) ظرف يفيد المفاجأة بوقوع حدث عظيم في أثناء حالٍ مستقرة هادئة، وهو تمهيد بلاغي ونحوي لما سيأتي من كلام في تعليم أصول الدين.

قال ابن الأثير (المتوفى 606هـ): (بينما) هو ظرف بمعنى المفاجأة، ويضاف إلى جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، ويحتاج إلى جواب يتم به المعنى. (ابن الأثير 1979، 1/176).

وكذلك حديث عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجَمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تُلْقَاءَ وَجْهَهُ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/703)

الدلالة النحوية في قوله: (فينظر أيمن منه، وينظر أشام منه) يظهر في استمرار الفعل مع الحصر والتمييز بين الماضي والمستقبل، بحيث يبين قدرة الإنسان على معرفة ما مضى وعدم قدرته على معرفة ما لم يأت.

وقد أورد القرطبي (المتوفى 656هـ) هذا الحديث ثم قال: (أيمن منه) و(أشام) كلاهما منصوب على الظرف؛ ويعني بهما يمينه وشماله. (القرطبي 1996، 3/6)،

ثانياً: دلالة الحال

حدّ الحال هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات. (البجائي: 2001، ص479) ومما ورد في صحيح مسلم حديث: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يزور قباء راكباً وماشياً. (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/1016)

الدلالة النحوية في قوله: (راكباً وماشياً) حال منصوب جاءت لبيان هيئة الفاعل زمن الفعل، ودلت نحويًا على التنويع في الفعل والاستمرار عليه دون التزام هيئة واحدة.

قال العلوي (المتوفى: 1441هـ) وقوله: (راكباً وماشياً) أي تارة راكباً وتارة ماشياً بحسب ما تيسر له، والواو بمعنى أو. (العلوي 2009، 15/189)

ومثال ذلك أيضاً حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (أسعدُ الناس شفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه أو نفسه). (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/125)

الدلالة النحوية في قوله (صلى الله عليه وسلم): (خالصاً) جاء التعبير حالاً مقيدةً لمناط الحكم للتنبيه أن العبرة في القول بحقيقته القلبية لا بمجرد صورته اللفظية.

قال العيني (المتوفى 855 هـ): مخلصاً يصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه، وهذه الشفاعة غير الشفاعة الكبرى في الإراحة من كرب الموقف. (العيني 1975، 23/129)

المطلب الثالث: دلالة الجر في الأسماء المعربة

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه.

(ابن السراج النحوي 1996، 1/408)

وسأتناول في هذا المطلب نماذج تطبيقية من صحيح مسلم لهذين القسمين:

أولاً: دلالة الاسم المجرور بالحروف

الأصل بالجر أن يكون بالكسرة، وينوب عنها ياء في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، وفتحة في الممنوع من الصرف إذا تجرد من أل والإضافة. فبان دخلت أل على الممنوع جر بالكسرة نحو مررت بالأفضل وبأفضل القوم، والاسم يجر بحرف جر أو بالإضافة.

(السراج 1983، ص110)

وحروف الجر ثمانية عشر حرفاً وهي: من وإلى وحتى وفي والباء واللام وربّ وواو ربّ وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا. (أبو الفداء 2000، 2/73)، ونظراً لتعدد حروف الجر، فسأعرض أمثلة مختارة لحروف الجر (من، الباء، في) في صحيح مسلم، مع توضيح الدلالة النحوية لكل منها.

1- دلالة حرف الجر (من)

ومما ورد في صحيح مسلم حديث النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: (الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنْ الْفِطْرَةِ - الْخِتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَنْفُؤُ اللَّيْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/221)

الدلالة النحوية لحرف الجر (من) في قوله: (من الفطرة) إفادة التبويض، أي اقتطاع جزء من كل شامل، موضحاً أن هذه الخمس أمور تُعد جزءاً محدداً من الفطرة، لا الفطرة بأسرها. قال النووي (المتوفى 676هـ): وقوله (صلى الله عليه وسلم): خمس من الفطرة: (من) هنا للتبويض (النووي 1972، 3/147)

ومن أمثلة ما ورد أيضاً حديث قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَمْ يُوَدِّ مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَفَّحَتْ لَهُ صَفَائِحَ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبَهُ وَجَبِينَهُ وَظَهْرَهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 2/680)

الدلالة النحوية لحرف الجر (من) في قوله: (من نار) إفادة التعميم والتخصيص، بمعنى أنه يشمل كل فرد ينطبق عليه الوصف من أصحاب الذهب أو الفضة، وتشير إلى شمول الحديث لجميع أفراد هذا العموم دون استثناء.

قال البيضاوي (المتوفى 685هـ): (من) للبيان، والمعنى إن صاحب الذهب والفضة إذا لم يؤد حقها جعل له صفائح من نار، فيكوى، أو جعل الذهب والفضة صفائح من نار، فكأنما تنقلب صفائح الذهب والفضة، لفرط إحمائها وشدة حرارتها صفائح النار. (البيضاوي 2012، 1/451)

ومثال ذلك أيضاً حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (إِذَا قُضِيَ أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ، فَلْيَجْعَلْ لِيَبَيْتِهِ نَصِيباً مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا)

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/539)

الدلالة النحوية لحرف الجر (من) في قوله: (من صلاته) إفادة التخصيص من الكل، أي أن النصيب هو جزء محدد من صلاته وليس كلها، موضحاً أنّ الحكم يقتصر على هذا الجزء دون سواه. قال القرطبي (المتوفى 656هـ): والخير الذي يجعل في البيت بسبب التنفل فيه هو: عمارته بذكر الله، وبطاعته، وبالملائكة، وبدعائهم، واستغفارهم، وما يحصل لأهله من الثواب والبركة. (القرطبي 1996، 2/411)

2- دلالة حرف الجر (الباء)

ومثال ذلك حديث النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قال: (رَجُلٌ مَسْكِينٌ وَأَبْنٌ سَبِيلٍ، انْقَطَعَتْ بِي الْحَبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ بَكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصْرَكَ، شَاءَ أَنْبَلُغَ بِهَا فِي سَفَرِي، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصْرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ شَيْئًا أَخَذْتَهُ لِي، فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلَيْتُمْ، فَقَدْ رُضِيَ عَنْكَ وَسُخِطَ عَلَيَّ صَاحِبِيكَ)

(مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 4/2275)

الدلالة النحوية لحرف الجر (الباء) في قوله: (انقطعت بي الحبال) لإفادة التعديّة، أي: انقطعت الحبال بسببي أو من جهتي، أي: وصلت إلى حالة العجز وانقطاع الوسائل بي. قال الطيبي (المتوفى 743هـ): (انقطعت بي الحبال) الباء للتعديّة. (الطيبي 1997، 5/1535)

ومثال ذلك أيضاً حديث: (أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالنَّجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. (مسلم بن الحجاج النيسابوري: 1991، 2/679)

الدلالة النحوية لحرف الجر (الباء) في موضع (بالأجور) هي :
التعدية التي أفادت الاستيلاء والاختصاص، فنقلت الفعل من اللزوم إلى التعدي، مع معنى الانفراد بالأجور. قال الطيبي (المتوفى 743هـ): ذهب أهل الدثور بالدرجات العلاء الباء في بالدرجات للمصاحبة؛ أي: استصحبوها معهم في الدنيا والآخرة. (الطيبي 1997، 3/1060)
ومثال ذلك أيضاً حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنَّا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ، حَتَّى كَادَ يَكْبُرُ فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: (عِبَادَ اللَّهِ لِنُسُونَنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ) (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/324)

الدلالة النحوية لحرف الجر (الباء) في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (بها القداح) إفادة الاستعانة أو للآلة مع تضمين معنى التشبيه في السياق ؛ أي إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأمر المصلين بوجوب تسوية الصف وهو واجب على الأئمة أن ينظروا في صفوف المصلين، فإذا وجدوا فيه اعوجاجاً، نبهوا عليه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بين الصفوف يسويها بيده الكريمة.
قال الطيبي (المتوفى 743هـ): والباء للآلة؛ كما في قوله: كتبت بالقلم. (الطيبي 1997، 4/1140)

3-دلالة حرف الجر (في)

ومثال ذلك حديث النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قال: (عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَأِ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ حَبَسَتْهَا، وَلَأِ هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ). (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 4/1760)

الدلالة النحوية لحرف الجر (في) موضع قوله : (في هرة) إفادة السببية والتعليل؛ أي بسبب تعذيبها للهرة وحبسها لها، ولاهي أطعمتها، ولاهي تركتها تأكل من خشاش الأرض. قال النووي (المتوفى 676هـ) عذبت امرأة في هرة معناه: بسبب هرة (النووي 1972، 14/240)

ثانياً : دلالة الجر بالإضافة

الإضافة: محضة وغير محضة، ونعني بالمحضة ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً، وهي إما مقدره باللام وإما مقدره بمن وغير المحضة ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ، وهي إضافة الصفة إلى فاعلها أو ما هو كالفاعل، وإضافتها إلى مفعولها مراداً به الحال والاستقبال، وإضافة أفعل إلى جنسه مراداً به معنى من. (الجزولي 1988، ص131)

ومما ورد في صحيح مسلم المضاف إليه ظاهر حديث (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ مُضْرٍ). (مسلم بن الحجاج النيسابوري 1991، 1/47)
الدلالة النحوية في المضاف إليه موضع قوله : (كفار مُضْرٍ) لإفادة التخصيص بعد العموم؛ إذ قيد لفظ (كفار) العام بطائفة معينة، فانتقل من الإطلاق إلى التعيين، كما أفاد الاختصاص والنسبة القبيلية، وبذلك زال الإبهام وتحدد المراد.

قال العيني (المتوفى 855 هـ) (من كفار مُضْرٍ) للبيان ومُضْرٍ مضاف إليه ولكن جرّه بالفتح لأن الصرْفَ منع منها للعملية والتأنيث (العيني 2001، 1/306) ومما ورد في صحيح مسلم المضاف إليه محذوف حديث جابر، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بَلْعُقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةَ، وَقَالَ:

(إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّهِ الْبِرْكَةُ) (مسلم بن الحجاج النيسابوري: 1991، 3/1606)

الدلالة النحوية لحذف المضاف إليه موضع قوله: (في أيه البركة) لإفادة العموم مع الإبهام المقصود للدلالة على أن البركة قد تكون في جزء من الطعام فلا يُستهان بشيء منها، بدليل أمر بلعق الأصابع عند الأكل، فلا تدري أين البركة؟ أي في الأكل؟ أم ما تبقى من طعام على الأصابع أو ما بقي في الإناء؟. قال الطيبي (المتوفى 743هـ): (في أيه البركة) هنا المضاف إليه محذوف؛ أي: أية أكلة أو طعمة (الطيبي 1997، 9/2839)

الخاتمة وأهم النتائج

وفي الختام أحمده سبحانه وتعالى أن منّ عليّ لإنجاز هذا البحث ، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تولدت من هذه الدراسة بالنقاط الآتية :

1. يُلاحظ أن الإمام مسلم اعتمد في منهجه التألفي لكتاب الصحيح على القراءة المتأنية والنقل الدقيق من كتب الحديث والسماعات الحديثية ، الأمر الذي انعكس على كتابه فجاء مشتملاً على عدد من الإشارات اللغوية التي تتصل بالنحو والصرف وسائر علوم العربية.
 2. على الرغم من كثرة الأبواب والروايات التي يوردها، فإن التأمل المتكرر في (صحيح مسلم) لا يكشف عن وجود آراء نحوية صريحة أو دلالات نحوية محددة أسندها الإمام مسلم لنفسه، مما يدل على ان بيان النحو لم يكن غرضاً مقصوداً في منهجه.
 3. يتضح من بنيته العلمية أن الإمام مسلم لم يُفرد للدلالات النحوية معالجة مستقلة داخل صحيحه، ولم يُعنِ بشرح الألفاظ على نحو تفصيلي، تاركاً هذا الجانب للباحثين والشراح الذين تناولوا ألفاظ الصحيح ووجوهها اللغوية وتراكيبها النحوية في مؤلفات لاحقة.
 4. يمكن القول إن الإشارات اللغوية في صحيح مسلم وردت عرضاً في سياق الرواية، بينما استُكمل بيائها وتفصيلها في كتب الشروح التي خصّت صحيح مسلم بالتحليل اللغوي والدلالي.
- أما فيما يخصُّ أهمَّ الوصايا التي أقدّمها لطلبة العلم ممّن يحملون شغفاً بدراسة الحديث الشريف، فأبي أوصيهم بالاعتناء بهذا الكتاب الزاخر بالعلوم اللغوية، وذلك من خلال ما يأتي:

التعمق في دراسة هذا الكتاب من مختلف جوانبه اللغوية؛ فهو غنيّ بمواد الدلالة والصرف وغيرها من فروع العربية.

وبعد طول دراسة وبحث وإطلاع، لم أقف على دراسة دلالية متخصصة تناولت هذا الكتاب النفيس ، لذا أرجو ممّن يظفر به أن يدرسه من جوانبه اللغوية المتعددة، وأن يسدّ هذا الجانب البحثي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر

1. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (2000) ،الكناش في فني النحو والصرف ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ،الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان .
2. الأرمي العلوي الهري ، محمد الأمين بن عبد الله. (2009) ، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار المنهاج - دار طوق النجاة ط1.
3. الأزدي ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (1987)، جمهرة اللغة المحقق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين .
4. الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتب العلمية ط1.
5. أنيس، إبراهيم. (1967) ،دلالات الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ط3.
6. ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد(1980)، طبقات الحنابلة (تحقيق محمد حامد الفقي). دار المعرفة.
7. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1999) ،البدیع في علم العربية . تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .

8. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1979)، النهاية في غريب الحديث والأثر (تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي)، المكتبة العلمية.
9. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (1980)، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر.
10. ابن بطلان، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (2003)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد.
11. ابن جني الموصلية، أبو الفتح عثمان (1999)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط4.
12. ابن جني الموصلية، أبو الفتح عثمان (1972)، اللمع في العربية، المحقق: فانز فارس دار الكتب الثقافية.
13. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (1996)، الأصول في النحو (تحقيق عبد الفتاح الفتلي)، مؤسسة الرسالة.
14. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين. (1987-). صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (تحقيق محمد عبد القادر عبد الله، ط2). دار الغرب الإسلامي.
15. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (1994). تاريخ دمشق (تحقيق علي بن إبراهيم العمروي). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
16. ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمدان (1980)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث القاهرة، ط 2.
17. ابن فارس، أحمد بن زكريا (2002)، مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون). اتحاد الكتاب العرب.
18. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي. (1986)، البداية والنهاية. دار الفكر.
19. ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله جمال الدين. (1999) شرح الكافية الشافية. المحقق: علي محمد معوض. الناشر: دار الكتب العلمية.
20. ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله جمال الدين. (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات). دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
21. ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين. (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر.
22. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (2000)، أبو محمد جمال الدين. (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11). القاهرة.
23. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق الشيخ محمد البيهقي). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
24. البجائي، أحمد بن محمد بن محمد الأبيدي، شهاب الدين الأندلسي (2001)، الحدود في النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
25. البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر. (2012)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (لجنة علمية متخصصة بإشراف ناصر الدين طالب)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.

26. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان. (2003). البيان والتبيين. دار ومكتبة الهلال.
27. الجارم علي & وأمين مصطفى (2010)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية. دار المعارف المصرية السعودية.
28. جمع من العلماء، جامع المقدمات (2010)، المحقق: الشيخ جليل الجراثيمي، مؤسسة النشر الإسلامي.
29. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1983). التعريفات (ط1). دار الكتب العلمية.
30. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت البربري المراكشي، أبو موسى (1998)، لمقدمة الجزولية في النحو، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد طبع ونشر: مطبعة أم القرى.
31. الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد. (2010)، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ط1)، مكتبة الأسد.
32. حسن، عباس (2020)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر (ط15).
33. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (1996)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية.
34. خليل، حسين. (1998)، الكلمة: دراسة لغوية معجمية (ط2)، دار المعرفة الجامعية.
35. الدوري، محمد عبد الله عبد العزيز. (2010)، رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان.
36. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (2003) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.
37. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1998)، تذكرة الحفاظ (ط1). دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
38. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1985)، سير أعلام النبلاء (تحقيق جماعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط3). مؤسسة الرسالة.
39. الرافعي، مصطفى صادق بن عبد الرازق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر. (2005). إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ط8). دار الكتاب العربي.
40. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض مرتضى (2003)، تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق جماعة من المحققين)، دار الفكر ط2.
41. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (1988)، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب.
42. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (1998)، أساس البلاغة تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ط1.
43. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1993). المفصل في علم الإعراب (تحقيق عبد الله بلحلم، مكتبة الهلال ط1).
44. السامرائي، فاضل صالح (2000)، معاني النحو، دار الفكر ط1.
45. السراج، محمد عبد الله. (1403هـ). اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر ط1.
46. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (1989)، الاقتراح في أصول النحو وجدله (تحقيق محمد فجال، دار القلم ط1).

47. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (2007)، الأشباه والنظائر في النحو (تحقيق غازي الشيخ)، دار الكتب العلمية.
48. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. (1997)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن (تحقيق عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز ط1).
49. العلوي، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي الهري الشافعي (2009)، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار المنهاج - دار طوق النجاة.
50. عمر، أحمد مختار. (1998)، علم الدلالة (ط5)، عالم الكتب.
51. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (2001)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.
52. الفاكهي النحوي المكي، عبد الله بن أحمد. (1993). شرح كتاب الحدود في النحو (تحقيق عبد الرحمن علي الدميري، مكتبة وهبة ط2).
53. القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (1998) إكمال المعلم بفوائد مسلم، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
54. القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (1978) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.
55. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم. (1996). المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (تحقيق مجموعة من المحققين، دار ابن كثير؛ دار الكلم الطيب ط1).
56. الكرمانى، محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين. (1981)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي ط2.
57. لاشين، موسى شاهين. (2002)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق ط1.
58. المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى (1984)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء.
59. المباركفوري، صفي الرحمن. (1999)، منة المنعم في شرح صحيح مسلم، دار السلام للنشر والتوزيع.
60. المرادي المصري المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ط1).
61. المزّي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين بن الزكي. (1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط1).
62. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي.
63. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (1999)، منة المنعم في شرح صحيح مسلم (تعليق صفي الرحمن المباركفوري، دار السلام، ط1).
64. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي. (2005)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة العصرية. بيروت - لبنان،
65. المليباري الهندي، زين الدين بن عبد العزيز بن زين الدين ابن علي بن أحمد المعبري (2023)، النحو العربي النواحي الوظيفية والدلالية، دار الكتب العلمية.
66. النجار، محمد عبد العزيز (2001)، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، مؤسسة الرسالة.
67. النووي، يحيى بن شرف. (1392هـ). شرح صحيح مسلم (ط2). دار إحياء التراث العربي.

68. الولوي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (2006)، دار ابن الجوزي، (ط1).

Sources and References

1. Abu al-Fida' Imad al-Din Isma'il ibn Ali ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Umar ibn Shahanshah ibn Ayyub, al-Malik al-Mu'ayyad, ruler of Hama (2000), al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf, study and verification by Dr. Riyadh ibn

2. Al-Armi Al-Alawi Al-Harari Al-Shafi'i, Muhammad Al-Amin ibn Abdullah. (2009). Al-Kawkab Al-Wahhaj wa Al-Rawd Al-Bahaj fi Sharh Sahih Muslim ibn Al-Hajjaj, Dar Al-Minhaj - Dar Tawq Al-Najat, 1st ed.

3. Al-Azdi, Abu Bakr Muhammad ibn Al-Hasan ibn Duraid (1987). Jamharat Al-Lughah, edited by Ramzi Munir Baalbaki, Dar Al-Ilm Lil-Malayin

4. Al-Ashmuni Al-Shafi'i, Ali ibn Muhammad ibn Isa Abu Al-Hasan Nur Al-Din. (1998). Sharh Al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed.

5. Anis, Ibrahim. (1967). Dalalat Al-Alfaz, Anglo-Egyptian Library, 3rd ed

6. Ibn Abi Ya'la, Abu Al-Husayn Muhammad ibn Muhammad (1980). Tabaqat Al-Hanabilah, edited by Muhammad Hamid Al-Fiqi, Dar Al-Ma'rifah

7. Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim al-Shaybani al-Jazari. (1999), Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyya. Edited by: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah.

8. Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim al-Shaybani al-Jazari (1979), Al-Nihaya fi Gharib al-Hadith wa al-Athar (edited by Tahir al-Zawi and Mahmud al-Tanahi), Al-Maktabah al-Ilmiyya.

9. Ibn al-Athir, Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karam Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim ibn Abd al-Wahid al-Shaybani al-Jazari, Izz al-Din (1980), Al-Lubab fi Tahdhib al-Ansab, Dar Sader.

10. Ibn Battal, Abu al-Hasan Ali ibn Khalaf ibn Abd al-Malik (2003), edited by: Abu Tamim Yasser ibn Ibrahim, Maktabat al-Rushd.

11. Ibn Jinni al-Mawsili, Abu al-Fath Uthman, Al-Khasa'is, Egyptian General Book Organization, 4th edition

12. Ibn Jinni al-Mawsili, Abu al-Fath Uthman (1972), Al-Luma' fi al-'Arabiyya, edited by Faiz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyya

13. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi (1996), Al-Usul fi al-Nahw, edited by Abd al-Fattah al-Fatli, Al-Risalah Foundation.

14.Ibn al-Salah, Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu Umar and Taqi al-Din (1987). Siyanat Sahih Muslim min al-Ikhlaal wa al-Ghalat wa Himayatuhu min al-Isqat wa al-Saqt, edited by Muhammad Abd al-Qadir Abd Allah, 2nd edition, Dar al-Gharb al-Islami.

15.Ibn Asakir, Abu al-Qasim Ali ibn al-Hasan ibn Hibat Allah (1994). Tarikh Dimashq, edited by Ali ibn Ibrahim al-Amrawi, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution

16.Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani (1980), Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 2nd edition.

17.Ibn Faris, Ahmad ibn Zakariya (2002), Maqayis al-Lughah, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Arab Writers Union.

18.Ibn Kathir, Abu al-Fida Ismail ibn Umar al-Qurashi al-Basri al-Dimashqi (1986), Al-Bidaya wa al-Nihaya, Dar al-Fikr.

19.Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Muhammad ibn Abdullah, Abu Abdullah Jamal

Sharh al-Kafiya al-Shafiya, edited by Ali Muhammad Muawwad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

20.Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Muhammad ibn Abdullah, Abu Abdullah Jamal al-Din (1967), Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid, edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing

21.Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwayfi'i al-Ifriqi, Muhammad ibn Mukarram ibn Ali, Abu al-Fadl Jamal al-Din (1994). Lisan al-'Arab (3). Dar Sader.

22. Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf (2000), Abu Muhammad Jamal al-Din (1383 AH). Sharh Qatr al-Nada wa Ball al-Sada, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 11th edition. Cairo.

23.Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad Jamal al-Din. Awdah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik, edited by Sheikh Muhammad al-Biqai'i. Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution

24.Al-Bajai, Ahmad ibn Muhammad ibn Muhammad al-Abdhi, Shihab al-Din

al-Andalusi (2001), Al-Hudud fi al-Nahw (The Limits in Grammar), edited by Najat Hassan Abdullah Noli, published by the Islamic University of Madinah.

25.Al-Baydawi, Qadi Nasir al-Din Abdullah ibn Umar (2012), Tuhfat al-Abrar Sharh Masabih al-Sunnah (A Specialized Scientific Committee

supervised by Nasir al-Din Talib), Ministry of Awqaf and Islamic Affairs - Kuwait.

26. Al-Jahiz, Amr ibn Bahr ibn Mahbub al-Kinani al-Laythi, Abu Uthman (2003), Al-Bayan wa al-Tabyin, Dar wa Maktabat al-Hilal.

27. Al-Jarim, Ali & Amin Mustafa (2010), Al-Nahw al-Wadih fi Qawa'id al-Lughah al-Arabiyyah (Clear Grammar in the Rules of the Arabic Language), Dar al-Ma'arif al-Misriyyah al-Sa'udiyyah

28. A group of scholars, Jami' al-Muqaddimat (2010), edited by Sheikh Jalil al-Jarathim, Islamic Publishing Foundation.

29. Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Zayn al-Sharif (1983). Al-Ta'rifat (1), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

30. Al-Jazuliya's Isa ibn Abd al-Aziz ibn Yalbaht al-Barbari al-Marrakushi Abu Musa (1998) Introduction to Grammar, edited by Dr. Sha'ban Abd al-Wahhab Muhammad, printed and published by Umm al-Qura Press.

31. Al-Hazimi, Ahmad ibn Umar ibn Musa'id (2010), Fath Rabb al-Bariyya fi Sharh Nazm al-Ajrmiyya (1st ed.), Maktabat al-Asadi.

Hassan Abbas (2020), Al-Nahw al-Wafi, Dar al-Ma'arif, Egypt (15).32

33. Al-Khatib al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi (1996), Tarikh Baghdad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya

34. Khalil, Hussein (1998), The Word: A Lexical and Linguistic Study (2), University Knowledge House.

35. Al-Duri, Muhammad Abdullah Abdul Aziz (2010), The Narration of Sahih Muslim via Ibn Mahan Compared to the Narration of Ibn Sufyan.

36. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz (2003), History of Islam and Deaths of Famous Figures and Notables, edited by Dr. Bashar Awad Maarouf, Dar al-Gharb al-Islami.

37. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz (1998), Tadhkirat al-Huffaz (1), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon

38. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz (1985), Siyar A'lam al-Nubala', edited by a group of scholars under the supervision of Shu'ayb al-Arna'ut, 3rd ed., Mu'assasat al-Risalah

39. Al-Rafi'i, Mustafa Sadiq ibn Abd al-Raziq ibn Sa'id ibn Ahmad ibn Abd al-Qadir (2005), I'jaz al-Qur'an wa al-Balaghah al-Nabawiyyah (8), Dar al-Kitab al-Arabi.

40. Al-Zubaydi, Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Razzaq al-Husayni, Abu al-Fayd Murtada, Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, edited by a group of scholars, Dar al-Hidayah

41. Al-Zujaj, Ibrahim ibn al-Sari ibn Sahl, Abu Ishaq (1988), The Meanings of the Qur'an and its Grammatical Analysis, edited by: Abd al-Jalil Abduh Shalabi, Alam al-Kutub.

42. Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad Jar Allah (1998), The Foundation of Eloquence, edited by Muhammad Basil Uyun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition.

43. Al-Zamakhshari Jar Allah Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad (1993), The Detailed Explanation of the Science of Grammatical Analysis, edited by Abdullah Balmahlam, Maktabat al-Hilal, 1st edition.

44. Al-Samarrai, Fadil Salih (2000), The Meanings of Grammar, Dar al-Fikr, 1st edition.

45. Al-Siraj, Muhammad Abdullah (1403 AH), The Essence of the Rules of Language and the Instruments of Literature, Dar al-Fikr, 1st edition.

46. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (1989) The suggestion in the principles of grammar was found, edited by Muhammad Fajjal, Dar al-Qalam, 1st edition.

47. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (2007), Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw, edited by Ghazi al-Sheikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

48. Al-Tayyibi, Sharaf al-Din al-Husayn ibn Abd Allah (1997), Sharh Al-Tayyibi 'ala Mishkat al-Masabih al-Musamma bi al-Kashif 'an Haqa'iq al-Sunan, edited by Abd al-Hamid Hindawi, Maktabat Nizar Mustafa al-Baz, 1st edition

49. Al-Alawi, Muhammad al-Amin ibn Abdullah al-Armi al-Harari al-Shafi'i (2009), Al-Kawkab al-Wahhaj wa al-Rawd al-Bahaj fi Sharh Sahih Muslim ibn al-Hajjaj, Dar al-Minhaj - Dar Tawq al-Najat.

50. Omar, Ahmad Mukhtar (1998), 'Ilm al-Dalala (5), Alam al-Kutub.

51. Al-'Aini, Abu Muhammad Mahmud ibn Ahmad ibn Musa ibn Ahmad ibn Husayn al-Ghaytabi al-Hanafi Badr al-Din (2001), 'Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

52. Al-Fakihi al-Nahwi al-Makki, Abdullah ibn Ahmad (1993). Sharh Kitab al-Hudud fi al-Nahw, edited by Abd al-Rahman Ali al-Damiri, Maktabat Wahba, 2nd edition

53. Qadi Iyad ibn Musa ibn Iyad ibn Amrun al-Yahsubi al-Sabti Abu al-Fadl (1998), Ikmal al-Mu'allim bi-Qawa'id Muslim, edited by Dr. Yahya Isma'il, Dar al-Wafa' for Printing, Publishing and Distribution.

54. Qadi Iyad ibn Musa ibn Iyad ibn Amrun al-Yahsubi al-Sabti Abu al-Fadl (1978), Mashariq al-Anwar 'ala Sahih al-Athar, al-Maktabah al-'Atiqa and Dar al-Turath.

55. al-Qurtubi, Abu al-'Abbas Ahmad ibn Umar ibn Ibrahim (1996), al-Mufhim lima Ashkala min Talkhis Kitab Muslim, edited by a group of researchers, Dar Ibn Kathir, Dar al-Kalim al-Tayyib, 1st edition

56. Al-Kirmani, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali, Shams al-Din. (1981), Al-Kawakib al-Durari fi Sharh Sahih al-Bukhari, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2nd ed.

57. Lashin, Musa Shahin. (2002), Fath al-Mun'im Sharh Sahih Muslim, Dar al-Shuruq, 1st ed.

58. Al-Mubarakfuri, Abu al-Hasan Ubayd Allah ibn Muhammad Abd al-Salam ibn Khan Muhammad ibn Aman Allah ibn Husam al-Din al-Rahmani (1984), Mir'at al-Mafatih Sharh Mishkat al-Masabih, Publisher: Idarat al-Buhuth al-Ilmiyyah wa al-Da'wah wa al-Ifta'.

59. Al-Mubarakfuri, Safi al-Rahman. (1999). Minnat al-Mun'im fi Sharh Sahih Muslim. Dar al-Salam for Publishing and Distribution.

60. Al-Muradi al-Misri al-Maliki, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali (1992). Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma'ani. Edited by Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim, Fadil. Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.

61. Al-Mizzi, Yusuf ibn Abd al-Rahman ibn Yusuf, Abu al-Hajjaj Jamal al-Din ibn al-Zaki. (1980). Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal. Edited by Bashir Awad Ma'ruf. Al-Risalah Foundation. 1st ed

62. Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Naysaburi, Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar bi-Naql al-'Adl 'an al-'Adl ila Rasul Allah ﷺ (edited by Muhammad Fu'ad 'Abd al-Baqi), Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

63. Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi (1999), Minnat al-Mun'im fi Sharh Sahih Muslim (commentary by Safi al-Rahman al-Mubarakfuri, Dar al-Salam, 1st ed.).

64. Al-Makudi, Abu Zayd 'Abd al-Rahman ibn 'Ali (2005), Sharh al-Makudi 'ala al-Alfiyya fi 'Ilmay al-Nahw wa al-Sarf (edited by 'Abd al-Hamid Hindawi), Al-Maktabah al-'Asriyyah, Beirut, Lebanon.

65. Al-Malibari al-Hindi, Zayn al-Din ibn 'Abd al-'Aziz ibn Zayn al-Din ibn 'Ali ibn Ahmad al-Ma'bari (2023), Al-Nahw al-'Arabi al-Nawahi al-Wazifiyyah wa al-Dalaliyyah, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

66. Al-Najjar, Muhammad 'Abd al-'Aziz (2001), Diya' al-Salik ila Awdah al-Masalik, Mu'assasat al-Risalah

67. Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (1392 AH). Sharh Sahih Muslim (2). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
68. Al-Walawi, Muhammad ibn Ali ibn Adam ibn Musa al-Ithiyubi, Al-Bahr al-Muhit al-Thajjaj fi Sharh Sahih al-Imam Muslim ibn al-Hajjaj (2006). Dar Ibn., al-Jawzi(1)

Grammatical Significance In Inflected Nouns: Applied Examples From Sahih Muslim

Anwar Ali Abdul Latif

Al-Mustansiriya University / College of Basic Education /

Department of Islamic Education

General Specialization: Arabic Language

Specialization: Language

anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq

07725481216

Abstract:

This study seeks to analyze the grammatical phenomena in the hadiths of the Prophet Muhammad, and to reveal the implications they contain in light of Arabic grammar and its precise approach. The study was based on the opinion of the trend that permits citing the noble hadith on the condition that the authenticity of the word narrated from the Prophet is proven, which prompted the adoption of Sahih Imam Muslim bin Al-Hajjaj Al-Naysaburi as a field of application; Because of its proven narration and sound text.. The research was titled: Grammatical significance in Arabized nouns - applied models from Sahih Muslim).. The structure of the research required dividing it into an introduction, two topics, and a conclusion. I ask God Almighty to make this effort sincere for His sake. If I succeed, it is from His grace and success. If I fall short, it is sufficient for me that I have done my best and had good intentions.

Note: Is this research derived from a master's thesis or doctoral dissertation?

Answer: No